مداخل استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب العراقي
لمواجهة التطرف وتعزيز الأمن الفكري

أ.م.د سيف حيدر الحسيني
كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة
Saifh.wahab@uokufa.edu.iq

مداخل استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب العراقي لمواجهة التطرف وتعزيز الأمن الفكري

أ.م.د سيف حيدر الحسيني
كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة
Saifh.wahab@uokufa.edu.iq

ان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب 2021-2025 ، اكدت على ضرورة تظافر كل الجهود الوطنية للتصدي للإرهاب والفكر المتطرف والعمل على اقتلاعه من جذوره ومنع استفحاله وتجفيف مصادر تمويله وتحييد تأثيراته ، وذلك يأتي عبر بلورة ادوار وواجبات ومسؤوليات واسعة النطاق لكل مفاصل ومؤسسات الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية استناداً للقوانين النافذة ، وبالتالي اصبحت استراتيجية مركبة ومرنة لم تعتمد الخيار الامني فقط بل اعتمدت على مسارات وقدرات الحكومة الاخرى في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية ، وبالتالي فإن جهاز مكافحة الارهاب العراقي مدرك لفكرة عدم اغفال الجناب الفكري للمتطرفين والعمل على مواجهته دون التركيز فقط على الجانب الأمني وذلك يشكل درعاً للأمن الفكري .

الكلمات المفتاحية : الاستراتيجية ، جهاز مكافحة الارهاب ، التطرف ، الامن الفكري.

Strategic approaches to the Iraqi Counter-Terrorism Service To confront extremism and enhance intellectual security

Assistant Professor Saif Hayder Wahab Al-husainy
College of Political Science\ University of Kufa

The National Strategy for Combating Terrorism 2021-2025 stressed the necessity of uniting all national efforts to confront terrorism and extremist ideology and work to uproot it from its roots, prevent its spread, dry up its funding sources, and neutralize its effects. This comes through crystallizing broad roles, duties, and responsibilities for all government departments and institutions and international non-governmental organizations. And local, based on the laws in force, and thus it became a complex and flexible strategy that did not rely only on the security option, but rather relied on the paths and capabilities of the government in various political, economic, social, legal, and cultural fields. Therefore, the Iraqi Counter-Terrorism Service is aware of the idea of not neglecting the intellectual aspect of extremists and working to confront it without focusing solely on it. On the security side, this constitutes a shield for intellectual security.

Keywords: strategy, counter-terrorism apparatus, extremism, intellectual security

المقدمة

ان جهاز مكافحة الارهاب العراقي عمل على تحديث ما تم وضعه من استراتيجيات سابقة خلال الأعوام المنصرمة من خلال إجراء تحديث جذري في الوسائل والأدوات المتبعة من قبل الحكومة العراقية وفقا لرؤى صحيحة لا تستخدم لغة السلاح وتتبع المنظمات الإرهابية فقط بالطرق العسكرية بل هنالك طرقا علمية وسياسات حديثة يجب اتباعها في القضاء على الفكر المتطرف المؤدي الى الارهاب.

اذ ادرك الجهاز إن مكافحة الإرهاب تستهدف الانتقال فكرياً وامنياً من الحرب المباشرة ضد الجماعات الإرهابية وتمكين الردع في المواجهة من خلال السيطرة على مجال التحرك والنفوذ لها، والانتقال إلى الطرق القانونية والدبلوماسية والاقتصادية والمعلوماتية والإعلامية والثقافية والتربوية والعسكرية للوقاية من الإرهاب ومنعه لتحقيق امن العراق والمواطن العراقي.

وبالتالي فإن العمل على تحقيق امن الوطن والمواطن هي الغاية النهائية والأساسية للاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب والتي اعتمدت على الدروس التي تحققت من مواجهته ومكافحته طيلة السنوات الماضية ، فضلا عن التحديثات التي ادخلت على الاستراتيجية فيما يتعلق بضرورة المواجهة الفكرية للحد من التطرف الفكري.

ولهذا ان الاستراتيجية التي طبقها جهاز مكافحة الإرهاب العراقي تتجنب الاعتماد على العمل العسكري فقط وانما العمل من اجل الوصول الى المسببات والقضاء عليها لان هذه العوامل والحاضنات تساعد على نمو الإرهاب لذا يقع لزاماً مساهمة جميع مؤسسات الدولة والفاعليين الاجتماعيين في تقديم الدعم الى جهاز مكافحة الإرهاب من اجل مواجهة الفكر المتطرف والقضاء على الإرهاب.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث بمثل هكذا موضوع لمعرفة دور جهاز مكافحة الارهاب العراقي وفق الاستراتيجية الوطنية له في معالجة التهديدات ذات الابعاد الفكرية والتي تعد خطراً كبيراً على المواطنين كونها تشكل حاضنة وبيئة مناسبة لتبني الفكر المتطرف المؤدي الى الارهاب .

هدف البحث :

1- تسليط الضوء على الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب وخاصة فيما يتعلق بالبعد الفكري في معالجة مهددات الامن الفكري وخاصة فيما يخص التطرف .

2- التأكيد على ان جهاز مكافحة الارهاب العراقي ووفقاً لرؤيته الاستراتيجية مدرك للأخطار والتهديدات غير العسكرية والامنية .

اشكالية البحث :

تتمثل اشكالية البحث في السؤال الرئيسي الاتي (هل تضمنت الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب معالجات للتهديدات التي تشكل خطراً على الأمن الفكري ؟)

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب 2021-2025 و لكل الاعوام السابقة تضمنت عدة خطط وسياسات عامة علمية و واقعية من شأنها ان تعالج تهديدات الامن الفكري وهي بذلك تدرك أهمية البعد الفكري في المعالجة بالتساوق مع اهمية البعد الامني .

منهجية البحث :

تم اعتماد أكثر من مهنج علمي بغية الوصول الى نتائج علمية وموضوعية في هذا البحث اذ تم تبني منهج التحليل النظمي فضلاً عن المنهج الوصفي .

المحور الأول : الأمن الفكري واستراتيجية مكافحة الارهاب : تأصيل نظري

أولاً : مفهوم الأمن الفكري

يورد القرارعة تعريفين للأمن الفكري، يعنى الأول "بالتصورات والقيم التي تكفل صيانة الفكر وحفظه من عوامل الشطط وبواعث الانحراف وأسباب التلوث التي تمثل عاملا خطيرا على الفكر تميل به عن الجادة وتخرجه عن وظيفته الأساسية ،التي تتمثل في إثراء الحياة بالسلوك القويم والآثار النافعة وحفظٍ للضروريات، فيغدو عامل تخريب وتهديد لكل ضروريات المجتمع ومصالحه"

ويتناول التعريف الثاني الأمن الفكري بأنه "المفاهيم والتصورات الإعتقادية والمبادئ الثقافية والقيم والقناعات التي تشي بأسباب السلامة والطمأنينة والسعادة، وتشيعها وتبثها في المجتمع و تقيه من عوامل الخوف والإرهاب ومسببات الخطر ونحوها من دوافع الجنوح نحو الجريمة والعنف التي تهدد النفوس أو الأموال أو العقائد أو الأعراض أو العقول"[1].

فيما يعرفه الباحث بأنه " التحصين الفكري المستدام من المؤثرات الداخلية والخارجية بما يضمن سلامة الفكر من التصورات السلبية التي من شأنها ان تؤسس للتطرف في المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية التي قد تفضي الى الإرهاب "

ثانياً : استراتيجية مكافحة الارهاب : المنطلقات والغايات(2)

تتركز الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب على عدة منطلقات وكما يلي:

1. ان الإرهاب بأشكاله كافة يمثل تهديدا مستمرا للسلم والأمن العالميين ولا يوجد مبرر أو مسوغ لأفعاله ويلزم مجابهته بكافة الوسائل المتاحة للحد من آثاره والقضاء عليه.

2. ان تدعيم الحفاظ على وحدة العراق وسيادته واستقراره وأسسه الشرعية والدستورية وسيادة القانون يستلزم دراسة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب والعمل على أزالتها نهائيا ومكافحة الإرهاب من ناحية أخرى في اطار استراتيجية وطنية شاملة.
3. تعزيز التعاون بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي لتحقيق مكافحة فعالة للإرهاب وانطلاقا من مبادئ القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية بما يسهم في تعميق الثقة ويتيح مناخا افضل للعلاقات الإقليمية والدولية.
4. توفير بيئة وطنية سليمة وآمنة في ظل نظام حكم فعال يتسم بدرجة عالية من الشفافية يرتكز على اقتصاد وطني متنوع.

أما فيما يتعلق بالغايات اذ تؤكد الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب على ان الإرهاب يمثل تهديدا مستمرا للسلام والأمن والاستقرار وان الإرهاب مدان في كافة الأديان والشرائع السماوية والأعراف والتقاليد الاجتماعية مهما كانت الظروف والدوافع المزعومة من ورائه، لذلك فأن الغايات النهائية للاستراتيجية العراقية هي:

1- استخدام واستثمار كافة القدرات المتاحة للدولة العراقية السياسية في مكافحة الارهاب.
2- إشاعة ثقافة الحوار والتسامح بين أبناء المجتمع العراقي ونبذ كل أشكال الصراع والتعصب، وبما يعزز قيم المساواة والمواطنة.
3- تحسين نوعية الحياة باعتماد سياسة واستراتيجية وطنية تخفف من الفقر وتزيد فرص التعليم والمعرفة وترتقي بالمستوى الصحي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والذي ينعكس إيجابا على جهود مكافحة الإرهاب.

ثالثاً : أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب(3)

تتمثل القاعدة الأساسية للنجاح في أي استراتيجية وطنية فعالة في مكافحة الإرهاب في وضع أهداف واضحة ومدروسة لكافة مؤسسات الدولة وكل حسب اختصاصه ومسؤولياته لا سيما مؤسسات تنفيذ القوانين في ضوء رؤية ذات تنسيق متكامل إذ تسعى الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب لتحقيق الأهداف التالية:

1. تعزيز أسس الرقابة على الجماعات الإرهابية لمنع الهجمات الإرهابية على المواطنين ومؤسسات الدولة والبنى التحتية المختلفة للحفاظ على امن العراق ووحدته واستقراره.
2. وقف ومنع تدفق المقاتلين الارهابيين الاجانب الى العراق وضبط الحدود الدولية .

3. قطع ومنع قدرات ومصادر الدعم والتمويل المختلفة للإرهاب عبر تشريعات واجراءات قانونية فاعلة وفعالة .
4. محاربة الفكر المتطرف والعقيدة المنحرفة للإرهاب وتجفيف منابعه الفكرية . .
5. توفير بيئة امنة ومستقرة من خلال مكافحة فعالة للإرهاب في العراق والعمل على ازالة أسبابه ودوافعه واثاره السلوكية والفكرية .
6. بناء القدرات العملياتية والاستخبارية للأجهزة الامنية وتأمين كافة متطلباتها لجعلها قادرة على مواجهة التهديدات الارهابية.
7. تكثيف وتفعيل التعاون والتنسيق بين كافة مكونات القدرة الوطنية العراقية المختلفة لتحقيق الدمج والتفاعل بين عناصرها بما يؤمن افضل استخدام لها في مجال مكافحة الارهاب ومتابعة هذه الاجراءات وتقييمها .
8. تعزيز وتطوير التعاون مع المحيط الاقليمي والدولي عبر تبادل التجارب والخبرات والمعلومات وعلى مختلف المستويات والاصعدة لضمان مساهمة فعالة في مجال مكافحة الارهاب .

المحور الثاني : ممكنات التهديد على الأمن الفكري

أولاً : الممكنات الدينية

التطرف الديني أو التعصب، هو تعصب شخص أو جماعة لدين مُعَيَّنٍ أو حتى لمذهب في دين معين، وللتعصب والتطرف الديني الأثر الكبير في تشويه صورة الإسلام أمام العالم اما عن الأسباب التي تؤدي إلى التطرف الديني متعددة، منها: الانحراف عن معايير العدالة والعقلانية، فكثيرون من معتنقي الأديان يؤمنون بالدين بشكل بعيد عن تحكيم العقل، وهناك أمثلة في جميع الديانات والمذاهب حتى الإسلامية منها، وحتى ولو ظهر للشخص المتعصب الحق في دين أو مذهب معين، نجده في الغالب يبقى مصرًا على رأيه ولا يزن الآراء بميزان العدالة والعقلانية.

إشكالية عدم تقبل الآخر هي من البلايا التي ابتُلينا بها، والتصور التآمري للآخر والذي يجعل الشخص يرى الآخر على أنه العدو أو الخصم المخالف دائما. وهناك أيضاً يظهر ما يمكن تسميته بوسواس الفرقة الناجية، ومؤداها أن المتعصبين دينياً، أينما كانوا، يؤمنون قطعياً أن فئتهم هي الفئة الناجية من دون البشر، ما يؤدي بالضرورة إلى إلغاء الحوار والاختلاف والاجتهاد، بل تعطيل فعالية العقل، لأن الأمر في منطق المتعصبين منتهٍ، وله أجوبته الحاسمة والجاهزة[4]، كذلك من بين أسباب ظاهرة التعصب الديني: عدم التفرقة بين النص الإلهي، وأقوال الفقهاء،

حيث يعتبر البعض أن أقوال العلماء ديناً غير قابل للخطأ أو المناقشة، فتراهم يدافعون عن أقوال العلماء مثلما يدافعون عن النص الإلهي[5].

وبالتالي هذا يؤدي إلى التعصب الأعمى للمذهب أو الدين مثلما ذكرنا هو وجه للتطرف او يقود اليه، مما يؤدي إلى عدم الالتزام الصحيح والكامل بدين الإسلام على مستوى المشاعر والأفكار والسلوكيات، لأن دين والعقل يقران العدل والمساواة والتوازن والاعتدال، والنزعة البشرية السليمة ترفض التطرف والتعصب اين كان مصدره ونوعه وشكاله ،وبالتالي فإن من ممكنات التطرف الفكري الدينية تتمثل في القصور في فهم نصوص الإسلام وتعاليمه وتفسيرها بما لا تحتمل، والتحمس والاندفاع، وتغليب العاطفة والانكفاء على طائفة او مذهب معين دون الرجوع إلى أسس الدين الصحيحة والعقل السليم. بالإضافة لتكون الفجوة بين علماء الدين والشباب، فهناك من الشباب من لا يثق برأي العلماء المعروفين أو فتواهم، ويستأنس بآراء أناس آخرين يعتقد أنهم هم العلماء الحقيقيون وهم محل الثقة، وإن كانوا في الحقيقة خلاف ذلك، ومن ثم يستطيع هؤلاء التأثير في أفكار الشباب وتوجيهها إلى الانحراف والتطرف[6].

ثانياً : الممكنات السياسية

تجدر الاشارة الى التأكيد على أن الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وما جرى من تداعيات سياسية هو الحدث المفصلي والاساسي الذي هيأ الارضية والمناخ لولادة الخطاب المتطرف في العراق بعد عام 2003 , لان هذا الخطاب وتداعياته خرجت على اساسه خلفيات تنظيمات جهادية تكفيرية سلفية , اخذت مشروعيتها في البداية من اعلانها الجهاد في العراق ضد الامريكان , ثم تحولت تدريجياً الى جماعات إرهابية – وبعد ان وجدت لها الحاضنة الاجتماعية في قسم من المناطق في العراق وادعت مظلوميتهم وتصدت في الدفاع عن حقوقهم , ومن ثم تبنت فيما بعد مشروع مواجهة الدولة العراقية القائمة وأعاقه بنائها , هذا الأمر يعني أن (الغزو الامريكي للعراق ثم احتلاله من خلال تحطيمه الدولة ومؤسساتها , شجع الانقسامات التقليدية بين الناس وفق خطوط اثنية وعرقية لا وطنية , خالقاً بالتالي بيئة مثالية لظهور جماعات مثل القاعدة في العراق وداعش وتمددها) [7].

وبالإضافة الى ذلك فإن اخفاق غالبية النخب السياسية العراقية بعد عام 2003 على التوصل الى رؤية واجماع يعيد بناء أسس الدولة الوطنية في العراق , خصوصاً وإن أغلب الاحزاب التي شاركت في العمل السياسي في العراق كانت تتخندق حول طوائفها , مما جعل منظورها السياسي قصير المدى تغلب عليه الهوية الدينية وليست الوطنية , مما أفرز في

الممارسة العملية صراعاً كانت سمته طائفية وليست سياسية , وهذا الأمر انعكس بالتالي على وعي الشارع العراقي , فأصبحت المنافسة السياسية معيارها – من وجهة نظر الناخب العراقي – قدرة المرشح على خدمة طائفته والحصول على اكبر مكاسب ممكنة , خصوصاً أذا كانت هذه الطائفة تتمتع بالأكثرية العددية التي تؤهلها لان تفرض سياسة الأمر الواقع على غيرها من الاثنيات والاقليات [8] الأخرى , ولذلك فأن (المجتمعات العربية والاسلامية التي تقوم على شبكة متداخلة من الاقليات الدينية والعرقية والمذهبية , يجد بعض افرادها انفسهم في حيرة حقيقية بين تغليب خصوصياتهم الطائفية أو العرقية أو هوياتهم الوطنية , ولعل التجارب بين الامرين صار اكثر وضوحاً من أن يذكر امره في العراق ولبنان والسودان ومصر والبحرين وسواها من الدول)[9] ، نلاحظ أنه في (هذه الدول أو في سواها أيضاً ظهر تنازع بين الهويتين , ويعود ذلك الى فشل الدولة الوطنية في النظر إلى مواطنيها نظرة متشاركين في المواطنة ضمن أطر دستورية مؤكدة , ومدعومة بمؤسسات من جهة , وظهور تيارات واحزاب تؤجج مفاهيم الخصوصيات الصغرى وتغذيها بشتى المرويات الخيالية , أماً دفاعاً عنها في وجه الأغلبية , او تطلعاً الى تغير أوضاعها وأدراجها ضمن مشاريع كبرى سياسية في منطقة تمر بالمتغيرات والمتناقضات)[10].

ومن هنا فإن الدوافع السياسية تأتي نتيجة أسباب معينة سواء كانت داخلية أو خارجية منها [11]:

1- التمثيل السياسي للمواطنين على أساس الانتماءات الدينية او المذهبية او القومية أو السياسات غير العادلة التي تتخذها الدولة ضد مواطنيها والكبت السياسي الذي تمارسه عليهم وتهميش دور المواطن وتغييبه عن المشاركة السياسية أو انتهاك حقوقه مما يشعر معه بأنه مهمل ولا دور له .

2- الصراعات المحلية الداخلية سواء كانت بين طبقات الشعوب المختلفة أو بينهم وبين السلطة ويأتي ذلك نتيجة لعدم تقديم المنجز من قبل السلطة لمواطنيها .

3- تكوين جماعات وحركات سياسية غير مشروعة وتبنيها ومدها بالإمكانات المادية والفنية من جانب دول أخرى لخلق نوع من زعزعة الأمن والاستقرار وخلق الفتن والقلاقل داخل الدولة.

ثالثاً : الممكنات الاجتماعية

للمؤسسات الاجتماعية أثر في نشوء الانحراف والتطرف الفكري ما لم تقم بدورها الوقائي، مما تقف عائقا لتحقيق الأمن الفكري . أن من أسباب نشوء الأفكار الضالة ظهور

التناقض في حياة الناس وما يجدونه من مفارقات عجيبة بين ما يسمعون وما يشاهدون فهناك تناقض كبير أحيانا بين ما يقرأه المرء وما يراه، وما يتعلمه وما يعيشه، وما يقال وما يعمل، وما يدرس له وما يراه، مما يحدث اختلالا في التصورات وارتباكا في الأفكار [12]، كما أن من "أبرز الأسباب الاجتماعية للانحراف والتطرف وجود الطبقية والطائفية التي سادت في بعض التجمعات، حيث تؤدي الخلافات العقدية والمذهبية والصراعات بين العرقيات المختلفة إلى المزيد من التوتر بين الفئات المكونة للنسيج الاجتماعي"

و بإنعكاس هذا الامر على الواقع العراقي فأن المجتمع العراقي على صعيد البناء الداخلي يمتاز بالتعددية الاجتماعية , اذ صبت في هذا المجتمع الكثير من الاعراق و الاديان ليخرج منها بمزيج معقد للغاية تعقدت معه شبكة الهوية العراقية اكثر فاكثر , لكن ليس الامر على هذا الحال من التعقيد الذي وصل اليه المجتمع العراقي فيما يتعلق بإنتاج هوية وطنية جامعة و اذا نظرنا في المواريث الموجودة لدى اغلب العراقيين لرأينا العنصرين الاكثر تأثيرها منهما هم الموروث الطائفي والموروث العشائري , و بولاء طغى حتى على الكفاءة , وتارة يغلب الواحد على الاخر لدى البعض من الشرائح و تحديدا عند اعادة تعريف وضع العراق الاقليمي و رأينا ان السبب في ذلك هو قلة الوعي لدى بعض القيادات المجتمعية او السياسية و رغبتها في ان يتأطر العراق بردائها مهما كانت درجة عقلانيته او عدمه ورفض بصيغة او بأخرى الحوار البناء مع الاخرين[13] , ومن ثم سيادة نزعة الصراع الصفري , اي ان وجودنا يتحقق عند عدم وجود الاخرين ، وبالتالي فإن هذه الاشكالية الاجتماعية تمثل تهديداً خطيراً للأمن الفكري لدى المواطنين في حال لم يتم تدارك الامر والعمل على إدارة هذا التنوع بما يؤسس لدولة المواطنة الحاضنة للتنوع .

رابعاً : الممكنات الاقتصادية

تفاقم المشكلات الاقتصادية في مجتمع ما، من فقر وبطالة وديون وارتفاع في الأسعار مقابل قلة في الدخل، يؤدي إلى إصابة بعض أفراده بحالات من الإحباط واليأس وإحساس بالعداء تجاه المهيمنين على اقتصاد البلد، مما يتسبب بظهور العنف الممارس من قبل أشخاص يعانون أوضاعاً اقتصادية سيئة ويشعرون بالفوارق الطبقية في المجتمع الذي يعيشون فيه، الأمر الذي يسهل استمالتهم من قبل بعض الجماعات المنحرفة التي تستغل مثل هذه الظروف في السيطرة على الأشخاص الناقمين على الأوضاع الاقتصادية، وإغرائهم بالأموال أو تضليلهم باسم الدين،

حيث يمثل الانتماء إلى تلك الجماعات مخرجاً مغرياً من تلك المشكلات الاقتصادية فهو يقدم بديلاً وهمياً للحالات التي يعاني منها الشباب او الجماعات الطائفية او القومية[14].

ويكون الامر اكثر خطورة اذا ما ترافق انعدام الامن الاقتصادي مع حالة اللامساواة بين الافراد او بين المجاميع والطوائف والاقاليم فانه سيشكل عاملاً محوريا في زعزعة استقرار حالة الأمن الاجتماعي، واذكار التوترات السياسية والاثنية، خاصة اذا ما صاحب اللامساواة القائمة على اسس عرقية او اثنية.. وما شابه ذلك من صور التمييز المجحف الذي يترافق مع احتكار الموارد والفرص في جماعة معينة على حساب باقي المجموعات الاجتماعية الاخرى، الأمر الي سيؤدي الى زيادة التذمر واللا استقرار، ما يؤدي بدوره الى تعميق الهوية والتضامن العرقي، وكذا انتاج بيئة خصبة لنمو اشكال من الانحراف والتطرف والارهاب والعنف والتمرد والمعارضة الجامحة، التي قد لا تستهدف الأمن الشخصي والاجتماعي والاقتصادي للأفراد فقط، بل وحتى أمن الدولة والأمن الاقليمي

وبذلك يعد ضمان الحقوق الاقتصادية من اهم مقومات المواطنة فتمتع المواطن بحد ادنى من الحقوق الاقتصادية سيجعل للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء وولائه لوطنه وتفاعله الايجابي نتيجة للقدرة الايجابية على المشاركة الفعلية والشعور بالانصاف وبالتالي عدم الانجرار خلف الافكار المتطرفة والجماعات الارهابية .[15]

وارتبط مفهوم التطرف كمفهوم اجتماعي بالاقتصاد بعد تطور مفهوم التنمية الشاملة الذي اصبح فيه النمو الاقتصادي مرتبط بشكل او باخر بنوعية الانسان وصحته وبيئته وتعليمه وادت هذه التغيرات الى اعادة تحليل الاهداف الاساسية للتنمية والنمو في هدفان والتي يجب على الاقل توافر واحد من هذه الاهداف[16].

1. توفير السلع الاساسية التي يعتمد عليها الانسان في استمرار حياته مثل الغذاء والسكن والحماية وتوسيع نطاقها مستقبلا.
2. رفع مستوى المعيشة ومتضمنا توفير فرص عمل اكثر وتعليم افضل وخدمات صحية اوسع واهتمام بالقيم الثقافية والانسانية بهدف بناء انسان واعي ومنتج وهذا يعمل على تقوية عوامل الانتاج وتقوية المجتمع وتحفيزه.

المحور الثالث : معالجات تهديد الأمن الفكري من منظور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب 2021-2025

أولاً : استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب والبعد الاقتصادي

تعدُّ الحاجة المادية دافعاً أساسياً لأي فرد يطمح بحياة كريمة لأن يسلك طرقاً غير قانونية من أجل تحقيق طموحاته؛ حيث يفسر الكثيرون من المختصين في مجالات العنف

والإرهاب على أن أصل الصراع قائم على أساس الحاجة المادية؛ وبالتالي تتمحور هذه الأداة على أساس رفع مستوى الدخل للأفراد وإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، وبذلك ضمان نسبة كبيرة من فئات المجتمع دون الانجرار إلى مسارات الإرهاب والتشدد، إذ يُستغل التطرف الديني –غالباً– في أوقات التعثرات الاقتصادية للمجتمعات ومن هنا تبلج لنا مظاهر التطرف والإرهاب من خلال ابتعاد الأفراد عن حياة المدنية، والاتجاه نحو الأفكار المتشددة التي تسوق العنف والإرهاب؛ وتأتي أهمية الأداة الاقتصادية التي تقوم على مرتكز تحسين الأوضاع الاقتصادية للمناطق انتشار الإرهاب، من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي والحكومي الموجه، وهو ما سينعكس على المستوى الاقتصادية إيجابياً؛ وسيحسن الأوضاع المالية للمناطق انتشار الإرهاب؛ وبالتالي ستتلقى البيئة الأمنية مخرجات إيجابية تصب لصالح تذليل ظاهرة الإرهاب فكراً وممارسة[17]

ويمكن بيان أهمية الاقتصاد في التقليل من التطرف من خلال فهم ان جوهر النمو الاقتصادي يتعلق بالأساس في كيفية تعبئة الموارد البشرية توجيهها واعدادها وفق برامج سياسية تعليمية من أجل تحقيق نمو مجتمعي ونمواً في الناتج المحلي الاجمالي ورفع معدل دخل الفرد، وان عملية بناء الفرد واستثماره وبناء البرامج التطويرية له يعزز البناء الفكري والانتاجي للفرد ويجعله محمياً من التوجه الى الفكر المتطرف أو من التوجه الى الافكار الهدامة، كون ان عملية الاعداد الاقتصادي والفكري ساهمت في البلدان المتقدمة بشكل أو باخر في بناء المنظومة الفكرية المعتدلة والوسطية القائمة على العمل والانتاج وخدمة المجتمع .

وإزاء ذلك تبنت الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب 2021–2025 رؤية للوضع الاقتصادي تحد من التطرف ودعم الجماعات الارهابية وتحافظ على الامن الفكري تستند على ضرورة مكافحة جرائم غسيل الاموال ومصادره وتمويله وتطوير اساليب ووسائل الجهاز المصرفي وفرض رقابة فاعلة على المؤسسات المالية والمصرفية وتبادل المعلومات في ذات السياق على المستوى الوطني والاقليمي والدولي ، وبالتالي فإن هذا الاجراء سيحد من فاعلية الاموال التي يتم توظيفيها من اجل دعم الجماعات المتطرفة والارهابية[18] فضلا عن حماية الاقتصاد العراقي ومعالجة حالات الفقر والبطالة من خلال الاهتمام بالصناعات والمشاريع الصغيرة والحرف اليدوية عبر تشجيع القطاع الخاص ودعمه ماليا ومعنويا والتي من شأنها استقطاب عدد كبير من الايدي العاملة [19] .

ثانياً : استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب والبعد الاجتماعي

تعمل أحيانا البيئة الاجتماعية على تشكيل بوادر للتطرف او تكون دافعة له في التفكير والسلوك وكراهية الاخر ، والنزوع للعنف ، دافعة الى تحول اجتماعي تراكمي خطير ، ذي عواقب وخيمة ، ومما يعقد معالجة هذه العوامل ، ومنع التحول باتجاه التطرف ، وجود تحديات تتمثل بضعف قدرات مؤسسات الدولة المعنية بسلامة البيئة الاجتماعية من جهة وحجم التحدي واتساع نطاق تأثيره وتغذيته من روافد خراج العراق من جهة ثانية ، بيد أن هذا لا يمنع إمكانية النجاح بالمواجهة لقوة القيم الدينية والأخلاقية واصالة المجتمع العراقي ، علاوة على الفرص التي اوجدتها الانتصارات الباهرة التي حققها العراق والتي افضت الى تحرير المدن والمناطق المغتصبة من داعش الإرهابي[20].

من المهام التي تقوم بها المؤسسات العسكرية والامنية بشكل عام وجهاز مكافحة الارهاب بشكل خاص، هي إعداد وتنشئة الشباب وبناء شخصيتهم وترسيخ عقلية المواطنة في تفكيرهم وسلوكهم، ولا تقتصر مهمة الجهاز على مواجهة التحديات والتهديدات الارهابية التي تستهدف وجود الدولة وسيادتها فحسب، بل هي بيئة للاندماج الاجتماعي وتوحيد مكونات المجتمع وتجميع أفراده وتوجيههم نحو اداء مسؤوليات مشتركة، وهو المكان الذي تُعاد فيه عملية أعداد الفرد ليكون مواطناً منضبطاً ومنظماً[21].

ان الواقع الاجتماعي ـ السياسي العراقي يفرض على جهاز مكافحة الارهاب دوراً مغايرا لما هو شائع بمعنى ان يمارس ادواراً غير تقليدية في تنفيذ المهام الامنية والعسكرية والمجتمعية وهذا سيسهم في تحديث عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية لأفراده وللمواطنين ، وبالتالي فأن رؤيته وفق الاستراتيجية الوطنية تهدف لإعادة بناء الفرد والمجتمع والدولة في اطار مشروع شامل يعتمد تبنيه ونجاحه على توافر الارادة الوطنية وعلى دور القيادة في عملية البناء، ولا يمكن تحقيق تطور في الدور الاجتماعي لجهاز مكافحة الارهاب الا من خلال تعزيز مسارات اجتماعية وسياسية وثقافية ، وبواسطة إستعادة ثقة المواطن كشرط لازم لعملية التحول والاصلاح المؤسسي، فالعمل المؤسسي المتناسق والمتكامل عامل حيوي، وهو مفتاح الاستقرار لأنه يضمن كفاءة الاداء، في تحقيق أي هدف وبالتالي فإن هذا الدور المجتمعي والتأكيد على البعد الوطني فيه سيسهم في مواجهة الفكر المتطرف والحد منه ، اذ ان التعامل مع المجتمع بوصفه كيان اجتماعي واحد دون التمييز على أساس الهويات الثانوية يعد أهم مؤشرات المواطنة الحقيقية وبالتالي هذا الامر سينعكس على البنية الاجتماعية للبلد.

وتجد هذا الاهتمام بهذا الجانب في الدول التي يطلق عليها المتخصصون بدولة المؤسسات والتي تتسم بحالة من التوازن بين عناصر المجتمع، اما الدول العالم النامي، فتجد نتيجة لضعف المؤسسات والسياسات انها مجتمعات ضعيفة من الناحية الفكرية ترتبط ارتباط وثيق بالانتماءات الثانوية التي قد تكون عرقية أو دينية أو مصلحية وهي افكار تتناقض مع بناء الدولة الحديثة المتقدمة مما يخلق فجوة بين النظام والافراد فتتطرف افكارهم وتؤدي نحو الانحراف الفكري والجريمة وقد تؤدي الى الارهاب[22].

وبهذا الخصوص اكدت الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب 2021-2025 على ضرورة المساهمة الفاعلة في الدعوة والتشجيع على الوسطية والابتعاد عن التطرف وترسيخ قيم المواطنة والتسامح من خلال الخطباء والدعاة لإفشال المخططات الارهابية التي تحاول النيل من الوحدة الوطنية ، بالاضافة الى تعزيز دور الاسرة والعائلة في مراقبة ومتابعة ابنائهم وتصحيح توجهاتهم الفكرية وتحصينهم من الافكار والدعوات التي تروج الى العنف والتطرف[23].

ثالثاً : استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب والبعد الديني

ان الاديان بصورة عامة تعتني كثيراً بتأسيس أرضية راسخة للعلاقات داخل المجتمع، بسبب أن الدين يسعى الى تربية وجدان الفرد ودفعه الى ترجمة التعاليم الدينية (التي تحث على النقاء والتكافل والتسامح والصدق والامانة....الخ) الى سلوك في الحياة ، وبذلك فإنها تمد الفرد بالسلوكيات المرغوب التي تهدف اليها التنشئة الاجتماعية[24]، اما وسائل اكتساب التنشئة الدينية : فتتم غالباً عن طريق المؤسسات والحركات والجماعات الدينية المرتبطة او المتأثرة بها الى العديد من الوسائل من اجل ضمان التنشئة الاجتماعية السياسية المبتغاة، ولعل من بين هذه الوسائل يذكر ما يأتي: (مراكز العبادة، الكتاتيب، المدارس الدينية، ، رجال الدين)[25].

اذ يعد الدين من اهم العوامل المؤثرة في البيئة الاجتماعية في ظل ما يؤديه من دور ووظائف في حياة الفرد والمجتمع, فهو مجموعة قيم عليا متأصلة في الانسان منذ القدم, بل ويعد الدين المرجعية الاولى لثقافة الانسان الاولى من حيث عقائده وتقاليده, ويعد المسجد أحد أهم المؤسسات الدينية التي لها دور في الحياة الاجتماعية الدينية والسياسية, بمعنى ان دور المسجد بوصفه احد أماكن العبادة اصبح له دور شامل يتجاوز الدور الديني في ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بالأفراد الى ممارسة الإرشاد والوعظ الديني والاخلاقي وحتى الادوار الاخرى كالدور السياسي والثقافي المتمثل بتوعية المجتمع وتثقيفه بشتى المجالات السياسية والاجتماعية لذلك

أصبح المسجد احد مرجعيات التثقيف السياسي في المجتمع وخاصة في البيئة الاجتماعية العربية[26] .

وبهذا الصدد تبنت الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب ضمن الهدف السادس منها عدة متبنيات من شأنها ان تحافظ على الامن الفكري مثل تفعيل الحوار الجاد والصادق بين مختلف الاديان والمذاهب على المستوى المحلي والاقليمي والدولي لمكافحة الافكار المتطرفة ، فضلاً عن محاربة الفكر المتطرف والتكفيري عبر تبني الخطاب المعتدل والوسطي الذي يدعو الى الوسطية والاعتدال بعيداً عن سموم الطائفية والتكفير[27] .

رابعاً : استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب والبعد التربوي والتعليمي

تعد مصادر تعليم الفرد وتنشئته تنشئة صحيحة بعيدة عن الفكر المتطرف فهذا يبدأ من الاسرة اولا ومن ثم المدرسة من خلال مناهجها الدراسية من جهة وسلوك المعلمين وطبيعة المحيط المدرسي من جهة اخرى ، فجهود الدول تحرص على توجيه كافة ما تمتلكه من موارد لتربية افرادها ونشر الوعي بينهم اذ تنفق الموارد المادية والبشرية من اجل جيل واعي وبعيدا عن الفكر المتطرف .

ان دور المدرسة مهم للفرد خصوصا في المرحلة الأولية للطالب حيث انه يحتاج الرعاية التي تحميه من العنف والتطرف والسلوك المنحرف وبهذا يبدأ الدور من دار الحضانة ورياض الاطفال ، ومن ثم المراحل الأولية في المدرسة ، وهنا يجد الطالب فرصة للاندماج مع اقرانه وتتيح له هذه الفرصة تنمية العناصر المعرفية والفكرية له والارتقاء بها . وتقع على عاتق المؤسسة التربوية المسؤولية الامنية لنبذ الارهاب والوقاية منه من خلال غرس المفاهيم الصحيحة في عقول الطلبة وتهذيب سلوكهم وتوعيتهم بمخاطر الارهاب وكذلك غرس حب الوطن في نفوسهم وتعليهم على عادات سلوكية جديدة غير تلك التي تعلمها الطالب من الاسرة .

وعلى ضوء ذلك ركزت الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب 2021-2025 على ضرورة اعادة النظر بالمناهج الدراسية في مختلف المراحل واعدادها بما يتلائم مع الاهداف الوطنية وتضمينها الافكار التي تدعو الى الوحدة وازالة كل ما يدعو للغلو والتطرف ، فضلا عن تعزيز الدور الرقابي على المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الدينية من خلال متابعة الهيئات التدريسية والعاملين فيها الذين يتبنون الافكار المتطرفة[28] .

الهدف من ذلك هو تأهيلهم ليكونوا في اماكن متعددة لأداء ادوار في المجتمع وهذا امر ضروري لخلق روح الانتماء لديهم وكذلك الشعور بالهوية الوطنية يتضح دور

المؤسسات التربوية في مكافحة الفكر المتطرف من خلال قدرتها على عمل برامج توعوية وتوجيهية ضد الجريمة والفكر المتطرف اذ تعتبر المدرسة اول مؤسسة رسمية يرتبط بها الفرد لذا فأنها تقوم بتعميق الشعور الوطني لدى الطلبة اي الشعور بالانتماء، وبناء الشخصية الوطنية ، وجعل الفرد مشارك ايجابي في المجتمع. وبما ان الامر متعلق في العراق نجد أن المدرسة او المؤسسة التربوية مسؤولة عن التربية قبل التعليم ووضعت عدة سياسات وخطط من اجل جيل واعي وكان لها الدور في مكافحة الارهاب ومواجهة الفكر المتطرف من خلال اعادة النظر بالمناهج الدراسية في مختلف المراحل واعدادها بما يتلائم مع الاهداف الوطنية وتضمينها الافكار التي تؤكد على الوحدة وازالة كل ما يدعو الى الغلو والتطرف فضلا عن تعزيز الدور الرقابي على المدارس والجامعات والمعاهد والمؤسسات الدينية من خلال متابعة الهيئات التدريسية والعاملين فيها من الذين يتبنون الافكار المتطرفة .

خامساً :استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب والبعد الانساني والتنموي

تفعيل وسائل التصدي لدوافع التطرف التي تقتضي وجود سياسة انمائية وطنية تتوائم مع اهداف التنمية المستدامة التي تشمل (القضاء على الفقر والبطالة ، سياسة تربوية وتعليمية رصينة ، عدالة اجتماعية ، خدمات وبنى تحتية ، قضاء عادل وشفاف ، سياسة اعلامية وطنية ، وغيرها ..) وإزاء ذلك عمل جهاز مكافحة الارهاب العراقي على دعم المشروعات الإنمائية والإنسانية ، وذلك من منطلق إيمانه بأنها قوة أمن وتنمية واستقرار وسلام بالأساس، وكان لافتاً أنه ومع قيام جهاز مكافحة الارهاب العراقي بمهامه العسكرية وبعد المشاركة في تحرير أي موقع أو مدينة أو بلدة، فإنها كانت تتجه إلى تقديم الدعم المدني لسكان المناطق المحررة على شكل مواد غذائية، ومستلزمات طبية وأدوية، وتنفيذ بعض مشاريع ترميم، وصيانة الكثير مما دمرته ازمات الصراع والارهاب وساعد جهاز مكافحة الارهاب العراقي المؤسسات والجهات في الدولة على القيام بمهامها فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية للمدن المتضررة بهدف عودة النازحين إلى ديارهم وحصولهم على الخدمات الأساسية من كهرباء وماء وصحة وتعليم[29].

اذ وفر جهاز مكافحة الإرهاب مراكز إيواء ومساعدة مؤقتة بالتنسيق مع لجان إيواء النازحين والمنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني والمتطوعين لتأمين نقل المدنيين إلى معسكرات النازحين، بالرغم من عملية النزوح الهائلة للمدنيين في مدينة الموصل بشقيها الأيمن والأيسر وفي ظروف جوية قاسية ومعقدة، تمكّن جهاز مكافحة الإرهاب من السيطرة على عملية النزوح وإيصال المدنيين إلى مناطق آمنة وتوفير كافة المساعدات الإنسانية، فقد استطاع الجهاز

أخلاء أكثر من (335690) مدني إلى معسكر الأخلاء في جنوب الموصل[30] ، كل هذه الادوار من شأنها ان توفر بيئة امنة لما بعد العمليات العسكرية اذ انها ستسهم بخلق رأي عام مساند ومؤمن بالقدرات والممكنات والتوجهات الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب العراقي ، وبالتالي هذا الامن سيعزز من الحد من موجات التطرف الفكري للسكان النازحين ما اثناء وما بعد العمليات العسكرية كون الجهاز تبنى خططاً وتوجهات تنموية هدفها احتضان المواطنين الابرياء وتوفير بيئة مناسبة لأداء أدوار اجتماعية فاعلة .

وعلى أساس ذلك ورد في الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب 2021-2025 ضرورة تفعيل وسائل التصدي لدوافع التطرف والتي تقتضي وجود سياسة انمائية وطنية تتوائم مع اهداف التنمية المستدامة ، فضلا عن فتح مراكز خاصة بمتابعة ورعاية الايتام بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الانسانية فضلا عن تفعيل مراكز الشباب والسينما والمسرح لكسر الجمود الفكري الذي يؤدي الى التطرف ، كذلك التأكيد على مكافحة التسول التي يمتهنها الكثير من الاطفال في الاونة الاخيرة والتي من شأنها ان تسهم في تسهيل تجنيد الاطفال من قبل العصابات الارهابية[31]

الخاتمة :

ان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب 2021-2025 ، اكدت على ضرورة تظافر كل الجهود الوطنية للتصدي للإرهاب والفكر المتطرف والعمل على اقتلاعه من جذوره ومنع استفحاله وتجفيف مصادر تمويله وتحييد تأثيراته ، وذلك يأتي عبر بلورة ادوار وواجبات ومسؤوليات واسعة النطاق لكل مفاصل ومؤسسات الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية استناداً للقوانين النافذة ، وبالتالي اصبحت استراتيجية مركبة ومرنة لم تعتمد الخيار الامني فقط بل اعتمدت على مسارات وقدرات الحكومة الاخرى في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية ، وبالتالي فإن جهاز مكافحة الارهاب العراقي مدرك لفكرة عدم اغفال الجناب الفكري للمتطرفين والعمل على مواجهته دون التركيز فقط على الجانب الأمني وذلك يشكل درعاً للأمن الفكري .

ومن هنا فان نشر فكر الاعتدال والوسطية الذي يمثل إحدى الرهانات في كسب الصراع مع هذه الجماعات التكفيرية المتطرفة التي زرعت الخوف والهلع ولاسّيما في المناطق التي إحتلتها ومناطق تواجدها، فالتطرف والتشدد ليس له دين أو وطن، وإنما هو جرثومة تصاب بها المجتمعات الإنسانية كافة وبما ان الاصلاح السياسي يحتاج قوى سياسية مؤمنة بالخطاب المدني

كذلك فالإصلاح الفكري يحتاج الى مؤسسات تنشئة اجتماعية فاعلة تمارس ادواراً حقيقية لمواجهة التطرف الفكري ، وبتعامل هذين التيارين معا ينتج اصلاح اجتماعي وثقافي وسياسي ينعكس ايجابا على الوضع السياسي والاجتماعي والثقافي بمعنى ان الاصلاح الفكري سيشكل مدخلا رئيسا تتبلور من خلاله مفاهيم المدنية المضادة للفكر المتطرف وتحصين الامن الفكري للمواطنين .

المصادر

[1] جميل بن عبيد القرارعة ، الامن الفكري في الاسلام : مقوماته ومزاياه ، جامعة الملك فهد ، 2005 ، ص14-15 .
[2] الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب ، جهاز مكافحة الارهاب ، بغداد ، 2021 ، ص8 .
[3] الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص8 .
[4] ضياء الشكرجي، لا.. لدين يفسد فيها ويسفك الدماء ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2008، ص55.
[5] المصدر نفسه .
[6] راشد بن سعد ، ازمة الشباب الخليجي واستراتيجية المواجهة ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، 2005 ، ص146 .
[7] فواز جرجس , في " حجر الارنب : بحثاً عن تاريخ داعش , ضمن كتاب : بين السلفية وارهاب التكفير , افكار في التغير , مجموعة باحثين , مركز الدراسات العربية , سلسلة كتب المستقبل العربي " 73 " , بيروت , 2016 , ص15.
[8] للمزيد ينظر: سعد سلوم , الاقليات في العراق ," الذاكرة ,الهوية , التحديات " , مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية , بغداد , بيـــــــــــــــروت , 2013 , ص328- 329.

[1] عبد الله ابراهيم , وضع الدولة في الدولة المدنية , ضمن كتاب : الامة والدولة والتاريخ والمصائر , مجموعة باحثين , الشبكة العربية للأبحاث والنشر , بيروت , ص337
[10] المصدر نفسة, ص338

[11] نبيل احمد حلمي ، الارهاب الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1988 ، ص23 .
[12] صالح بن غالب السدلان ، اسباب الارهاب والعنف والتطرف ، جامعة الامام محمد بن سعود ، 2005 ، ص23 .
[13] للمزيد ينظر : علي محمد علوان , خضر عباس عطوان , اداء البرلمان السياسي : افكار اساسية لعمل برلماني رشيد ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد 27-28 ، 2011 ، ص46
[14] محمد بن عبد الله العميري ، موقف الاسلام من الارهاب ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، 2005 ، ص58 .
[15] امل هندي الخزعلي, المواطنة دراسة نظرية وتطبيقية ,دار الفراهيدي للنشر والتوزيع , بغداد , 2012 ,ص 110 .
[16] عدنان فرحان عبد الحسين، التنمية المستدامة في العراق، الواقع والتحديات، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، بغداد، ص24.
[17] علي زياد العلي ، الأدوات الناجعة لمكافحة الإرهاب في العراق ، منشور على موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط على الرابط : https://www.bayancenter.org/2018/07/4662/

[18] الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب ، مصدر سبق ذكره، ص57 .
[19] المصدر نفسه ، ص34 .
[20] استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب نحو مجتمع عراقي امن ينبذ التطرف والكراهية ويؤمن بالسلم والتعايش ، مجلس الامن الوطني العراقي ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2019 ، ص13.
[21] الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب 2021-2025 ، مصدر سبق ذكره ، ص52 .
[22] خيري عبد الرزاق، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوة المؤثرة فيها، بغداد، 2012 ، ص102.
[23] الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص53 .
[24] سهير عبدالعزيز محمد، التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2001، ص9.
[25] عدنان يوسف العتوم ، علم النفس الاجتماعي ، اثراء ، عمان ، 2009 ، ص191 .
[26] نصير فكري ذياب الربيعي, الثقافة السياسية في المجتمع العراقي : دراسة أنثروبولوجية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة بغداد, كلية الآداب, 2014, ص ص 122-123.
[27] الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص56 .

[28] الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص53 .

[29] آمنة السلامي ، مكافحة الإرهاب يحدد ثلاثة عوامل لاستقرار المحافظات المحررة ، وكالة الانباء العراقية ، 2021/7/11 ، ينظر الى الرابط :https://www.ina.iq/130023--.html تم الاطلاع بتاريخ 2024/8/14 .
كذلك ينظر : كرار نوري حميد، دور التدابير الوقائية في فاعلية جهاز مكافحة الارهاب العراقي: الطبيعة والاليات العملياتية، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الارهاب، العدد 3 ، 2022 ، ص 187 .

[30] ابراهيم حردان، التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب اشكالية الواقع، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 35، العدد1، الجامعة العراقية، بغداد، 2016، ص524.

[31] الاستراتيجية الوطنية لجهاز مكافحة الارهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص55 .